Educational Research & Innovation Journal
Issued by Education Strategy Administration
Ain Shams University

مجلة بحوث التعليم والابتكار
تصدر عن ادارة تطوير التعليم
جامعة عين شمس

آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030 وفي ضوء الممارسات العالمية

Proposed mechanisms to diversify sources of funding for university education in Saudi Arabia in accordance with the vision of 2030 and in the light of international experience

د.محمد محمد عبد التواب عقبة[1]

[1] أستاذ التخطيط والادارة التربوية المساعد، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة

المستخلص:

تستهدف الدراسة الحالية تعرف فلسفة تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، وتعرف واقع تمويل التعليم الجامعي، كما تستهدف معرفة واقع تمويل التعليم الجامعي في عدد من الدول؛ منها: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، وبريطانيا، واليابان، وتحليل تلك الممارسات العالمية للإفادة منها في وضع آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي لتواكب رؤية المملكة 2030، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومنهج "جورج بيريداي".

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ضرورة الأخذ ببدائل مختلفة لتمويل الإنفاق التعليمي في المملكة، بالإضافة إلى التمويل الحكومي؛ مثل: التوسع في إنشاء مراكز التعليم المفتوح، وإنشاء بيوت خبرة للاستشارات بمقابل مادي، واعتماد فكرة الجامعة المنتجة للتمويل الذاتي، والمشاركة المجتمعية والقطاع الخاص، وفرض رسوم دراسية على الطلاب، وتسويق البحوث العلمية، وعقد شراكات مع قطاع الأعمال، ومنح قروض طلابية، وتوظيف مرافق الجامعات واستثمارها، وعقد شراكات علمية مع علماء بارزين، وتسويق خبراتهم داخل الجامعة وخارجها.

الكلمات المفتاحية : التعليم العالي– مصادر تمويل مبتكرة– رؤية المملكة 2030– التمويل في أمريكا – التمويل في الاتحاد الأوربي وبريطانيا.

Proposed mechanisms to diversify sources of funding for university education in Saudi Arabia in accordance with the vision of 2030 and in the light of international experience

Abstract:

The current study aims to identify the philosophy of financing higher education and university education, In the Kingdom of Saudi Arabia, and learn about the reality of financing university education, as well as knowledge of the reality of financing university education in several countries, including the United States of America and the European Union Britain and Asia, and analyze these global practices to benefit from the development of proposed mechanisms to diversify the sources of funding for university education in line with the vision of the Kingdom 2030. he researchers used the descriptive approach and the "George Periday" And reached the following conclusions: The need to introduce various alternatives to finance educational expenditure in the Kingdom in addition to government funding such as the expansion of the establishment of open education centers, the establishment of expert houses for consulting in exchange for money, The idea of the university producing self-financing, community participation and the private sector, the imposition of student fees, the marketing of scientific research, partnership with the business sector, granting student loans, the employment of university facilities and investment.

Keywords: Higher Education - Innovative Financing Sources - The Kingdom's Vision 2030 - Financing in America - Financing in the European Union and Britain.

المقدمة:

يكتسب التعليم أهمية بالغة في حياة المجتمعات والدول، بوصفه السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي؛ فهو من ناحية يمثل أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية، ومن جهة أخرى يمثل أهم شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، فالتطور الحضاري للمجتمعات لا يُقاس فقط بحجم الاستثمار المادي، وإنما بما أحرزه من إنجاز علمي وإنتاج معرفي، وما أحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية، وتنمية المهارات والقدرات. ويمكن القول إنَّ أهم أسباب المعجزة الاقتصادية في دول شرق آسيا هي الاهتمام بتكوين رأس المال البشري.

ويعرف رأس المال البشري بأنه الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه، وهي تشتمل على المهارات والقدرات والقيم والصحة وغيرها من الأمور التي ينتجها الإنفاق على التعليم. (الهلاوي، 2000، ص28)، ويعرف أيضًا بأنه الإنفاق على تطوير قدرات الإنسان ومهاراته ومواهبه على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته. (صوفي، 1418هـ، ص11).

وتعاني أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها الكثير من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر في مستوى العملية التعليمية، وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم، وإن اختلفت بالطبع درجة تأثير هذه الصعوبات والمشكلات من دولة إلى أخرى. ويعد الإنفاق على التعليم العالي من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي الحكومي، وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؛ إذ إن هناك جدلًا لا يتوقف بين أنصار الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع فبعضهم يعالج هذه المسألة من منظور اقتصادي بحت، داعيًا إلى إلغاء المجانية، وتحميل الطالب وأسرته نفقات تعليمه، وربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل ومتطلبات الصناعة والتجارة، والتوسع في فتح الجامعات الخاصة، وبعضهم الآخر ينطلق من منطلقٍ اجتماعيٍّ مناديًا بالإنفاق العام والتوسع في القبول لتحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، وثالث يغلب النواحي المعرفية والأكاديمية مؤكدًا الجدارة والأهلية في القبول والتمويل المختلط في الإنفاق. (الهلاوي، 2000، ص 112)

ومن مبادئ رؤية المملكة 2030 ترشيد الإنفاق، وتعزيز المساءلة، ودعم الجودة في التعليم العام والجامعي، وتسعى وزراه التعليم لذلك من خلال إطلاق 36 مبادرة نوعية عبر برنامج التحول الوطني الداعم لتحقيق رؤية 2030، فالمملكة تسعى في الوقت الحاضر إلى خلق البدائل في تمويل التعليم من خلال تطبيق برامج الخصخصة العامة دون التأثير في جودة التعليم؛ وذلك لتطويره وتقديم ما يطمح إليه المواطن. إذ تسعى وزارة التعليم بالمملكة لدراسة آليات التمويل في بعض الدول، والتعاون معها ومع المنظمات الدولية كاليونيسكو وغيرها، وذلك لرسم بدائل تمويل تعليمية جديدة في خصخصة التعليم. (وزارة التعليم، 2017، ص65)

وأشارت بعض الدراسات إلى أن هناك بعض التحديات في تمويل التعليم الجامعي؛ منها: التضخم، وعدم قدرة الحكومات والأسر على تمويله؛ نتيجة تفاقم الأعباء التمويلية للتعليم العالي، والانفجار السكاني والتعليمي، وضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل، وزيادة النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية. (الهلاوي، 2004، ص32)

كما تشير دراسة كلٍّ من (الدمخ، العتيبي، البارقي، 2019) و (الدهميش، 2019) إلى أن قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا الرئيسة التي تحتاج إلى كثيرٍ من البحث والدراسة؛ من أجل البحث عن بدائل متنوعة لتمويل التعليم الحكومي؛ لذا تقع المسؤولية على مؤسسات التعليم الجامعي؛ للبحث عن حل لكيفية تنوع مصادر التمويل بدلًا من الاعتماد على التمويل الحكومي الأوحد.

وتزداد هذه المشكلة بروزًا كما يذكر الخطيب (1424هـ) مع تنامي الاتجاهات التي تنادي بزيادة فعالية التعليم الجامعي

ورفع مستوى كفاءته وزيادة فرصه؛ لمواكبة ازدياد نمو الطلب الاجتماعي (ص 275).

وأشار الغامدي (2020) إلى تشجيع المملكة العربية السعودية على تنويع مصادر التمويل من خلال التشريعات والتسهيلات التي وضعتها، وأن التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، وهناك تمويل غير حكومي عن طريق المنح والهبات ومصادر أخرى يجب تنويعها.

مشكلة البحث:

ترتكز معظم الجامعات بالمملكة العربية السعودية على التمويل الحكومي بوصفه المصدر الرئيس في الإنفاق على التعليم الجامعي، فالتعليم الجامعي يأتي ضمن أوليات المملكة العربية السعودية بما تخصصه له من ميزانيات تواكب تطلعاتها المستقبلية، وبما ينسجم ورؤية المملكة 2030، وتأكيدًا لما سبق يتضح أن الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في عام 2020 وصل إلى 193 مليار ريال، وهو ما يمثل 19% من إجمالي النفقات الحكومية، ويجب في ظل الظروف الاقتصادية والأزمات السائدة التي يمر بها العالم أجمع والمملكة العربية السعودية بوصفها جزءًا من هذا العالم أن تُنَوَّعَ مصادر تمويل التعليم الجامعي بما يتفق مع رؤية المملكة 2030 والممارسات العالمية.

وفى ذلك السياق تؤكد دراسة كل من (الدمخ، وآخرون، 2019) أن قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التي تحتاج إلى البحث عن تنويع مصادر التمويل، بدلًا من اعتمادها على التمويل الحكومي بصورة كلية.

كما يشير الشنيفي (2018) إلى أن الأوضاع الاقتصادية السائدة والتغيرات التي تمر بها المملكة العربية السعودية حاليًا تؤكد ضرورة عدم الاستمرار في تمويل التعليم الجامعي على التمويل الحكومي فحسب، بل يجب تنويع مصادر التمويل.

تتمثل مشكلة الدراسة في زيادة الطلب على ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية لتواكب رؤية 2030، وعدم الاكتفاء بالتمويل الحكومي بوصفه مصدرًا رئيسًا في التمويل، فمعظم الجامعات تواجهه صعوبات في تمويل التعليم الجامعي، منها: "زيادة أعداد الطلاب الجدد الملتحقين كل عام- ارتفاع الميزانية المخصصة للتعليم الجامعي- تخصيص الحكومة الموارد والاعتمادات المالية لكل جامعة، وتحديد أبواب صرفها بكل دقة؛ مما يُضعف من قدرة كل جامعة على تنفيذ خططها" (الغامدي، 2020، 251)

كما تؤكد دراسة الدهش (2019) ضرورة تنويع مصادر التمويل للجامعات الحكومية حتى تواكب الزيادة المستمرة في التكاليف الاستثمارية للتعليم الجامعي الحكومي؛ بسبب زيادة أعداد الملتحقين به كميًا، والزيادة المستمرة في إنشاء تخصصات وأقسام مختلفة لمواجهة احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

أسئلة البحث:

مما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

س: كيف يمكن تنويع آليات تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لتوافق رؤية 2030 وفي ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية، التي تحاول الدراسة الإجابة عنها:

س1: ما فلسفة التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة ؟ وما متطلبات رؤية 2030 منه؟

س2: ما واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية؟

س3: ما مؤشرات ضعف كفاءة استخدام التمويل في التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية؟

س4: ما الممارسات العالمية المعاصرة في تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي؟

س5: ما الآليات المقترحة لطرح مصادر بديلة وفق رؤية المملكة 2030؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة فيما يأتي:

1- دراسة الاتجاهات المعاصرة في مصادر التمويل بالجامعات الحكومية في الدول المقارنة ومحاولة الإفادة منها بالتعليم الجامعي السعودي.

2- تقدم تصورًا لمفهوم الجامعة المنتجة أو التمويل الذاتي بالجامعات الحكومية بوصفه أحد مصادر التمويل المبتكرة.

3- قد تفيد الدراسة في تقديم تصور مقترح لآليات جديدة في مصادر التمويل المتنوعة بالتعليم الجامعي بالمملكة تتفق ورؤية 2030.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق عددٍ من الأهداف، لعل من أهمها ما يأتي:

1- تعرف فلسفة تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

2- الوقوف على واقع التمويل للجامعات السعودية.

3- تعرف مؤشرات ضعف كفاءة استخدام التمويل في التعليم الجامعي.

4- تحليل تجارب الدول المتقدمة في تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي بها.

5- وضع آليات جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم الجامعي وفق رؤية المملكة 2030.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي ومنهج "جورج بيريداي" المستند إلى مسح الأدبيات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة للتوصل إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

- **تمويل التعليم (Education funding):** هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليه من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح المنظومة واستمرارها. (حميد، 1983، ص27)
- **التعليم الجامعي (University Education)** : هو مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب. (مينا، 2001، ص 23)
- **تمويل التعليم الجامعي (Funding for University Education):** هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض مصادر التمويل الأخرى (الهيئات والتبرعات والرسوم الطلابية والمعونات المحلية والخارجية)، وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق، أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة. (البحيري، 2004م، 69)
- **آليات (Mechanisms)** : هي أي وسيلة أو مصدر أو أداة يمكن من خلاله تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

خطة الدراسة:

تتكون خطة الدراسة مما يأتي:

1- المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والدراسات السابقة.

2- فلسفة التعليم الجامعي وتمويله بالمملكة العربية السعودية.

3- مؤشرات ضعف كفاءة استخدام التمويل في التعليم الجامعي الحكومي.

4- واقع تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.
5- تحليل الخبرات والممارسات العالمية للدول المتقدمة في مجال تمويل التعليم الجامعي.
6- وضع آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء رؤية 2030.

الدراسات السابقة:

انطلقت هذه الدراسة من الكثير من الدراسات التربوية العربية والأجنبية، المرتبطة بمجال الدراسة الحالية تمويل التعليم الجامعي، وقد رُتِّبَتْ وفق التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

أولًا-الدراسات العربية.

دراسة (عشيبة، فتحي درويش محمد، 2000):

هدفت الدراسة إلى توضيح أسس الجامعة المنتجة ووظائفها وتخصصاتها وشروط قبول الطلاب بها، والإجراءات التي ينبغي اتباعها لتنفيذ فكرة الجامعة المنتجة في مصر.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأسفرت عن عدة نتائج، من أهمها:

- الجامعات المنتجة يمكن أن تكون بديلًا مناسبًا للجامعات الخاصة، بشرط أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذه الصيغة التعليمية.
- الجامعة المنتجة تخفف إلى حد كبير من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم الجامعي.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الجامعة المنتجة، وهي أحد أساليب التمويل الذاتي، واستخدامها المنهج الوصفي، واهتمامها بالتعليم الجامعي، بينما تختلف في أنها ركزت على خصخصة التعليم الجامعي وربطه بالجامعة المنتجة، بينما الدراسة الحالية تركز على تنويع مصادر التمويل للجامعات الحكومية وفق رؤية المملكة 2030، وأمكن للباحثين الاستفادة من الإطار النظري وبعض نتائج هذه الدراسة.

دراسة (عليوة، زينب توفيق السيد، 2006):

هدفت الدراسة إلى تعرف الظروف والوسائل التي تساعد في تمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي بجانب التمويل الحكومي، واستخدمت المنهج التاريخي لتتبع نشأة التعليم وتطوره في مصر، والأسلوب الاستنباطي للتوصل لأهم الطرق والمصادر المكملة لتمويل الجامعات، وأسفرت عن عدة نتائج، من أهمها:

- الجامعات الحكومية تحتاج إلى وضع نظم متطورة لتنويع موارد تمويلها.
- تحسين نوعية التعليم في الوطن العربي لن تتحقق دون مصادر تمويل أخرى مكملة للتمويل الحكومي.
- انخفاض نصيب الطالب من المنشآت والمرافق والأجهزة العلمية والوسائل.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزها على تمويل التعليم الجامعي الحكومي، ولكنَّها تختلف في أنها تناولت التعليم الجامعي في الوطن العربي، والدراسة الحالية تتناول التعليم الجامعي الحكومي بالسعودية، بالإضافة إلى اختلافها في بعض الأهداف والمنهج المستخدم، وأمكن الاستفادة من الإطار النظري لهذه الدراسة.

دراسة الحربي (2007). بعنوان: "تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. والمملكة المتحدة":

استعرض فيها أنماط مصادر تمويل التعليم العالي، وتاريخ التعليم وأنظمته وأهدافه في كل من السعودية والمملكة المتحدة، وتختلف الدراسة الحالية مع دراسة الحربي في أنها تناولت موضوع مصادر تمويل مبتكرة من خلال الإفادة من عدة دول معاصرة من أوربا وأسيا وأمريكا وبريطانيا بالإضافة لربط مصادر التمويل وفق مع رؤية 2030.

دراسة (الزليطني، نجاة أحمد، 2008):

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع التعليم الجامعي في ليبيا بشكل عام وحجم تمويله والإنفاق عليه على وجه الخصوص، وتحديد البدائل المقترحة التي يمكن أن تشكل مصادر تمويل إضافية غير رسمية لتسهم في الميزانيات المخصصة للتمويل.

واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي للدراسات والبيانات الإحصائية ذات الصلة بموضوع البحث، وأسفرت عن عدة نتائج، من أهمها: أن حجم الإنفاق على التعليم الجامعي في الدول العربية يقع على عاتق الحكومات العربية بشكل عام؛ إذ تبلغ نسبته حوالي (89%) من مجمل الدخل القومي.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها تمويل التعليم الجامعي، واستخدامها المنهج الوصفي، وتختلف في أهداف الدراسة ومجتمعها. وأمكن للباحثين الاستفادة من الإطار النظري، وبعض نتائج هذه الدراسة ومقترحاتها.

دراسة (النعمي، 2015) بعنوان : " الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم العالي":

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بليبيا في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي؛ لوصف تجارب الدول المتقدمة في عملية تمويل التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لعملية التمويل، يعتمد على مشاركة القطاع الخاص، والرسوم الدراسية، وتبني الجامعات سياسة الجامعة المنتجة والأبحاث العلمية.

دراسة (الغامدي، 2020):

هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة على تشجيع المملكة العربية السعودية على تنويع مصادر التمويل من خلال إصدار التشريعات والقوانين، بالإضافة إلى ترشيد نفقات التعليم الجامعي، وتبني فكرة الجامعة المنتجة.

الدراسات الاجنبية:

دراسة تيتوس مارفن، 2006 (Titus Marvin): "تأثير الظروف والعوامل المالية لسياسة التعليم العالي في إتمام الكلية".

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين عامل التمويل بالتعليم العالي وسياسة استكمال الدراسة في الكلية، واستخدمت المنهج التحليلي، وأسفرت عن عدة نتائج، من أهمها: أن استكمال الطلاب تعليمهم في الكلية مرتبط إيجابيًا بمجموع المنح المالية المقدمة من قبل الولاية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها الجانب المالي، إلا أنهما تختلفان في كل من مجتمع الدراسة ومرحلها وأهدافها، وأمكن الاستفادة من الإطار النظري لهذه الدراسة.

دراسة تشاندراسيري، 2008 (Chandrasiri): "تمويل التعليم الجامعي في سريلانكا".

هدفت الدراسة إلى تقييم تمويل التعليم الجامعي مستندة على عدة معايير رئيسة: الكفاية والكفاءة وتكاليف الوحدة والنظام، على مدى (22 عامًا)، واستخدمت المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، وأسفرت عن عدة نتائج، من أهمها:

- الجامعات تواجه عجزًا حادًا في التمويل.
- الجامعات تحتاج إلى مزيد من التوجه إلى توليد الإيرادات، والبحث عن مصادر تمويل بديلة.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزها على تمويل التعليم الجامعي، إلا أنها تختلف في مجتمع الدراسة ومنهجه وأهدافه، واستطاع الباحث الاستفادة من بعض نتائج هذه الدراسة.

دراسة ليهي 2009. (Leahy):

كيف حسنت جامعة دريكسيل أدائها في جمع التبرعات من (1997 إلى 2007).

هدفت الدراسة إلى دراسة كيف أمكن للجامعات الأمريكية التي حققت أكبر تطور في مجال تحسين أدائها في توفير التمويل اللازم من خلال أموال الهبات والتبرعات الخيرية خلال الفترة من (1997م – 2007 م).

واستخدمت المنهج الوصفي، وأداة المقابلة، وأسفرت عن عدة نتائج، من أهمها: أن جامعة دريكسيل حققت أعلى مستوى ممكن من التطورات في تحسين أدائها المالي، في ضوء معدلات المنح والتبرعات الخيرية المقدمة خلال الفترة ما بين (1997 م– 2007 م)، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها تمويل التعليم الجامعي، واستخدم المنهج

الوصفي، بينما تختلف في أنها ركزت على أسلوب التبرع والهبات في حين ركزت الدراسة الحالية على أسلوب التمويل متعدد المصادر. كما تختلف في مجتمع الدراسة. واستفاد الباحث من الإطار النظري وبعض نتائج هذه الدراسة.

دراسة بروان وشين (Browne and Shen,2017):
هدفت الدراسة إلى تعرف الأسباب التي أدت إلى انخفاض تمويل التعليم الجامعي في شرق الكاريبي في القرن 21، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت إلى وجود عدة عوامل تؤثر في التعليم الجامعي؛ مثل: البطالة، والعولمة، وتكاليف الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم من خلال المنح الدراسية والمشاريع التعليمية والمشاركات العلمية ونشر البحوث.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابق العربية والأجنبية ما يأتي:

هناك دراسات استخدمت المنهج الوصفي، مثل: دراسة (ليهي، 2009)، ودراسة (الغامدي، 2020)، ودراسة (النعمي، 2015)، ودراسة (الزليطي، 2008)، وبعض الدراسات استخدمت المنهج المقارن، مثل: دراسة (الحربي، 2017)، ودراسة (بروان وشين، 2017).

ومن حيث النتائج، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التعليم الجامعي يواجه مشكلات على رأسها قضية التمويل، مثل: (دراسة بروان وشين، 2017)، ودراسة (الشنيفي، 2018)، ودراسة (الغامدي، 2020)، وبعض الجامعات تواجه عجزًا حادًا في التمويل، و دراسة (تيتوس مارفن، 2006)، وجامعات أخرى تحتاج إلى مزيد من توليد الإيرادات، والبحث عن مصادر تمويل بديلة. (الحربي 2007، الزليطني2008).

وهناك الكثير من الدراسات التي تؤكد أهمية البحث عن أساليب جديدة متنوعة لتمويل التعليم الجامعي. (دراسة الحربي2007، النعمي 2015، الغامدي، 2020، الدمش 2019)، والجامعة المنتجة التي تعد أحد أشكال التمويل الذاتي، يمكن أن تخفف إلى حد كبير من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم الجامعي كما تحقق قدرًا أكبر من الحرية الأكاديمية للجامعة. (الزليطني، 2008)، تحسين نوعية التعليم لن تتحقق دون مصادر تمويل أخرى مكملة للتمويل الحكومي. (عليوة، 2006).

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تقترح تصورًا لآليات جديدة لمصادر تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية تتفق ورؤية 2030، بالإضافة إلى الممارسات العالمية المختلفة، التي قدمت نماذج لكيفية تنويع مصادر التمويل بالتعليم الجامعي.

الإطار النظري:

أشار الكثير من الدراسات؛ منها: دراسة (ليهي، 2009)، ودراسة (النعمي، 2015)، ودراسة (الغامدي، 2020) أن تمويل التعليم الجامعي مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وضرورة تنميتها واستثمارها، بالإضافة إلى أنه كلما زاد حجم الإنفاق على التعليم زاد العائد المتوقع من هذا الاستثمار.

أولًا- الإجابة عن السؤال الأول: ما فلسفة تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية؟

فلسفة تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

إن المملكة العربية السعودية تعد من الدول القليلة التي تأخذ منحى الدول المتقدمة في الإنفاق على التعليم، حيث وصل معدل الإنفاق على التعليم لـ 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة 2015م، بقيمة وصلت إلى 217 مليار ريال من إجمالي قيمة ناتج محلي إجمالي بالأسعار الجارية بلغ 2822 مليار ريال. بل إن نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب بالمملكة لم تقل منذ ثلاث سنوات عن مستوى 200 مليار ريال، فضلًا عن مجمل الانفاق على التعليم بالمملكة وصل خلال السنوات العشر الأخيرة ما يناهز 1496 مليار ريال، وهي قيمة تفوق ميزانيات عدد من الدول العربية وجنوب الصحراء مجتمعة ليس للتعليم فقط، ولكن ميزانيات الدول إجمالا (وزارة التعليم، 2015، ص143).

وبناء على الأرقام خلال السنوات الثلاث الأخيرة تحديدًا، يمكن اكتشاف أن المملكة تعد ثاني أكبر مستثمر في قطاع التعليم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة أن نسبة إنفاقها على التعليم تفوق مستوياته في كثير من الدول الصناعية الكبرى، مثل: المملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا، التي وصل معدل الإنفاق فيها على التعليم إلى معدلات 6.2% و5.9% و5.7% على التوالي حسب أحدث إحصاءات متاحة. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2016، 129).

تعريف الإنفاق على التعليم:

يعرف الإنفاق بأنه المقياس لما ينفق فعلًا من موارد مالية على مواد أو خدمات تستهلك أو يمكن الإفادة منها في مدى زمني قصير أو بعيد في العملية التعليمية والتربوية في سبيل تحقيق ناتج تعليمي معين، سواء من الناحية الكمية المتمثلة في عدد المتخرجين أو من الناحية النوعية التي تتمثل بمستوى المعارف والمهارات والخبرات المكتسبة من قبل الطلبة. (سلامة، 2010م، ص139).

الإنفاق التعليمي والجهد التعليمي:

إنَّ ميزانية التعليم تكشف عن مدى استثمار المجتمع في رأس المال البشري، غير أنها لا توضح وحدها الجهد الحقيقي المبذول من المجتمع في التعليم؛ وذلك بسبب وجود عدة أنواع من الإنفاق على التعليم تتمثل في جهود الأسرة في تربية الأبناء، والخدمات الصحية والاجتماعية، وخدمات الجمعيات والهيئات الدينية، والتعليم العسكري، وبالإضافة لدور وسائل الأعلام والاتصال وغيرها من المؤسسات.

الإنفاق التعليمي والدخل القومي العام (GNP):

هناك مقياسان لمعرفة تطور التمويل؛ هما:

أ- المجهود المطلق، ويمثل النسبة المئوية لجملة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وهو مؤشر للجهود الفعلية التي يبذلها المجتمع الكلي في التربية والتعليم.

ب- المقياس الآخر، هو مقياس المجهود النسبي. (الكرك، 1995، ص ص49-50)

ثانيًا- الإجابة عن السؤال الثاني: ما واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟

يوجد في المملكة العربية السعودية حوالي 30 جامعة حكومية، و11 جامعة أهلية وخاصة، بإجمالي 41 جامعة، بالإضافة إلى ما يقارب 13 كلية حكومية وخاصة وأهلية، و7 كليات عسكرية.

ففي عام 2011م، كانت موازنة التعليم تقدر بتكلفة إجمالية 80 مليار ريال، وفى عام 2017خصصت الميزانية السعودية، أكثر من ثلث نفقاتها لقطاعين أساسيين، هما: التعليم؛ الذي نال أكبر نصيب من النفقات بقيمة 200 مليار ريال، وتوزعت قيمة نفقات الميزانية بـ 890 مليار ريال، على 9 قطاعات رئيسة تصدَّرها قطاع التعليم بقيمة 200 مليار ريال، وفي موازنة 2018م، كان قطاع التعليم في السعودية قد استحوذ على 220 مليار ريال بما نسبته 24.56% من إجمالي ميزانية الدولة خلال العام الحالي.

أنفقت السعودية على التعليم من مخصّصات الميزانية خلال العقد الأخير، نحو 1.21 تريليون ريال، تمثل 44 % من إجمالي الإنفاق المخصّص لستة قطاعات كبرى في السعودية، وفى موازنة 2018 بلغ ما خُصِّصَ لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة في ميزانية السعودية للعام الجديد، حوالي 200 مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية بمختلف مناطق المملكة والمعامل والمختبرات والبُنى التحتية للجامعات ومعاهد وكليات التدريب، وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات ومعاهد وكليات التدريب.

تطور الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي منذ 2004م وحتى عام 2020م

العام	التعليم	الناتج المحلي	نسبة التعليم من الناتج %
2004	63.7	938.8	%6.8
2005	70.1	118.5	%5.9
2006	87.3	1336	%6.5
2007	96.7	1442	%6.7
2008	105.0	1786	%5.9
2009	122.1	1413	%8.6
2010	137.6	1709	%8.1
2011	150.0	2239.1	%6.7
2012	168.6	2727.4	%6.2
2013	204	2727.4	%7.5
2017	200.3	2872	%15.1
2018	205	2987	%16.2
2019	193	2784	%17.5
2020	187	2761	%17.9
2021	189	2891	%18.5

المصدر: وزارة التعليم (2021)

يتضح من الجدول السابق زيادة الإنفاق على التعليم خلال الـ 10 أعوام السابقة؛ إذ كانت نسبة الإنفاق على التعليم عام 2007 تقدر ب 6.7%، ثم ارتفعت لتصبح 15.1% عام 2017، ونتيجة لزيادة الاهتمام بالتعليم والتوسع في إنشاء المدارس والجامعات والبحث العلمي ارتفعت النسبة لتكون 17.5% ثم 17.9% وأخيرًا 18.5% أعوام 2019-2020-2021، واحتل الاهتمام بالتعليم في السنوات الأخيرة المرتبة الأولى من ميزانية الدولة مقارنة بالقطاعات الأخرى؛ لذا شكَّل عبئًا على الموازنة العامة للدولة، وظهر العجز في السنوات الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي دعا إلى ضرورة البحث عن تنويع لمصادر دخل للتعليم بالإضافة إلى طرق متعددة للتمويل.

ثالثا- الإجابة عن السؤال الثالث: ما مؤشرات ضعف استخدام التمويل في التعليم الجامعي السعودي الحكومي؟

فهناك مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى ضعف الاستخدام الأمثل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية، ومن تلك المؤشرات ما يأتي:

أ- مظاهر مشكلات التمويل في الجامعات الحكومية السعودية:

في المملكة العربية السعودية وبرغم الإنفاق السخي والجهد الاستثماري الكبير الذي تبذلة الحكومة، فإن مؤشرات كثيرة ظهرت لتنبه إلى أن الالتزام بالسياسات التمويلية الحالية باتت صعبة، وأن ثمة حاجة ملحة إلى مراجعتها، سواء ما تعلق منها بالتعليم العام أو العالي (الجابري، 2005).

ويشير الشنيفي (2018) إلى أن من الأسباب الرئيسة لأزمة تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية إنكار قاعدة وجوب مشاركة المستفيد من تحمل نفقات الفائدة التي تعود عليه ما دام سمح وضعه المالي بذلك، فتقرير هذه القاعدة مهم لزيادة تمويل التعليم الجامعي الحكومي، وتتضمن تلك القاعدة ضرورة مشاركة الطلاب في نفقات

تعليمهم؛ خاصة إذ كان هذا الطالب ينتمي لعائلة ذات دخل مرتفع، فيجب عليه أن يسهم في نفقات تعليمه، ويشارك في صنع مستقبله.

ب- أسباب ضعف كفاية تمويل التعليم الجامعي الحكومي:

هناك ارتباط بين الدعوة إلى كفاءة استخدام الموارد وبين أسباب ظهور مشكلة عدم كفاية التمويل؛ لأن هذه الدعوة جاءت في سياق البحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم العالي، ومن أهم أسباب عدم كفاية التمويل كما يذكر الغامدي (2020) ما يأتي:

1- التضخم وغلاء التعليم العالي، وعدم قدرة الحكومات والأسر على تمويله.
2- زيادة عدد السكان عما كان من 10 سنوات مما زاد الطلب على التعليم؛ ومن ثم زيادة الإنفاق على التعليم.
3- ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل.
4- التوسع في التعليم العالي وارتفاع تكاليفه، وتقديمه مجانًا، وتشجيع الإقبال عليه.
5- ضعف قدرة الجامعات على بلوغ أهدافها وزيادة نفقاتها الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية وضعف بالتمويل الذاتي.
6- التقدم التكنولوجي السريع في العلم، الذي يتطلب من الجامعات مواكبة الجامعات الدولية واللحاق بركب المعرفة.
7- ارتفاع كلفة المشروعات التربوية، وافتقار سياسات ترشيد الإنفاق، وغياب التخطيط بعيد المدى.

ج- تطوير نظام تمويل التعليم الجامعي:

هناك مجموعة من الأسباب دعت إلى تطوير نظام تمويل التعليم الجامعي، منها:

1- تراجع مخصصات التعليم العالي أمام التزايد المضطرد في أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي.
2- توسع وظائف الجامعة؛ إذ إنها لم تعد تقتصر على التدريس وإجراء البحوث، بل تعدى ذلك إلى الاشتراك في تقديم الحلول والاستشارات والمساعدات، وعقد البرامج التدريبية، والمشاركة في كل ما يسهم في تحقيق التنمية وحل مشكلات المجتمع.
3- الظروف الاقتصادية الصعبة المؤثرة التي يمر بها الاقتصاد. (الصائغ، 2007، ص ٧٣- ٧٤).

ويمكن أن نستنتج مما تقدم عظم التحديات الكمية والنوعية التي تواجهها الجامعات على المستويين المحلي والدولي الأمر الذي يحتم عليها مواكبة ومواجهة هذه التحديات لضمان استمرارها.

ولعل القضية الأهم في ضعف كفاية التمويل هي عدم قدرة الجامعات على استخدام التمويل استخدامًا مناسبًا؛ إذ تدل المشاهدات والدراسات على سوء استخدام الجامعات لمواردها المتاحة.

د- خطوات التخطيط التمويل التعليم الجامعي:

يتطلب عند التخطيط لتمويل التعليم العالي وضع نموذج أو مخطط هيكلي للتصور التي يجب أن يكون عليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل، ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات التامة، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع. (الدمخ، 2019)

ويذكر الأحمدي (1424هـ) خطوات التمويل للتعليم الجامعي في النقاط الآتية:

1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل النفقات.
2- تحديد النفقات المباشرة وغير المباشرة من عمليات التمويل.
3- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق .
4- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي.
5- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي. (ص25)

وفيما يأتي عرض لأهم الطرق التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك:

أ- ترشيد الإنفاق:

يمكن أن يتحقق ترشيد الإنفاق من خلال قدرة الجامعات على الربط بين الموارد المتاحة لها وبين استخدام هذه الموارد

بكفاءة وفعالية، وهذا لا يتحقق إلا باعتماد مجموعة من الأسس والقواعد التي في ضوئها يتم التصرف في الموارد المتاحة، من أهمها كما يذكر الدمخ (2019):

اعتماد مبدأ تحليل النفقة والمنفعة (Cost Benefit analysis) من خلال الربط بين النفقة وغرضها بحيث يكون واضحًا أمام المسئولين في الجامعات أن كل نفقة لها غرض معين يجب عليها أن تؤدي إلى تحقيقه، وأن هذا الغرض هو أساس نشوء هذه النفقة.

ب- أسلوب تكاليف الأنشطة (Activity Base Costin: ABC):

يرى الأحمد (2003م) أنه يمكن لإدارة النظام الجامعي تحقيق مجموعة من الفوائد المرتبطة بالاستخدام الأمثل للموارد عن طريق القيام بدراسات جدوى اقتصادية ودراسات تقويمية لأوجه الصرف على التعليم العالي، بهدف تحديد نفقات التعليم وعوائده الفردية والاجتماعية، وكفايات كل مرحلة وكل تخصص، من أجل مساعدة الأفراد وصانعي القرار على اتخاذ قرارات سليمة وتحديد أولويات التعليم. فمثل هذه الدراسات تقود إلى نتائج تساعد على تلافي الهدر في الموارد، وفي أداء الهيئات التدريسية، والمناهج، والأبنية، والتقنيات، والمخرجات، والتحصيل، ومستوى الكفايات العلمية والمهارية للخريجين. كما يجب على القيادات الإدارة الاهتمام بإصلاح نظمها المالية، واستخدام معايير أكثر موضوعية في القياس والتقويم يمكن أن تساعدها على وضع سياساتها المستقبلية بما يحقق لها استخدام مواردها المالية على أحسن وجه. (ص ٥٤) في هذا الصدد يؤكد السهلاوي (2000م) أن علاج القصور في الميزانية لا يتحقق إلا بتخليص الميزانية من النفقات غير الضرورية واللجوء إلى المحاسبة الإدارية. (ص ١٢٠)

ج- إدارة الجودة الشاملة للجامعة:

إن تطبيق إدارة الجودة في الجامعة سوف يساعد في تعظيم الفوائد المترتبة على الإنفاق الجامعي الذي يضيف قيمة، وتخفيض عناصر الإنفاق الذي لا يضيف قيمة. فإدارة الجودة الشاملة تهتم بتقديم منتجات بأعلى جودة وبأعلى أداء، وتعمل على زيادة الإنتاجية وترشيد تكاليفها، ويمكن التركيز في إدارة الجودة الشاملة للجامعات على:

- رفع مستوى جودة خريجي الجامعات.
- العمل على دراسة حاجات الأسواق والتخطيط لمواجهتها.
- قيام مراكز البحوث بدراسة المناهج الدراسية المؤهلة لمتطلبات سوق العمل وتطويرها.

مع ملاحظة عدم المفاضلة بين الجودة والخدمة والوقت والتكلفة؛ لأن تحقيق الجودة قد يزيد من التكلفة بعض الوقت، لكنها ستنخفض مع مرور الوقت. (عيسى، 2000، ص 145- 158)، كما يضيف عابدين (2003م) عوامل أخرى من شأنها رفع جودة التعليم الجامعي، مثل: رفع المستوى العلمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير أساليب التقويم. (ص ٣٤٦)

د- اعتماد هندسة القيمة في خفض تكلفة التعليم العالي وترشيدها:

وهذا يتحقق كما يذكر عيسى (2000م) بجعل التكاليف المطلوبة في الحدود المثلى مع الخفض التدريجي للتكاليف غير المرغوبة وصولًا إلى جعلها في المستوى صفر، وتنمية التكاليف التي تضيف قيمة والحصول على أقصى فائدة مرجوة منها، وجعلها حد المثالية المرغوب فيها دون إسراف، مع الحفاظ على الجودة المطلوبة والملائمة لمتطلبات سوق العمل. ويمكن للجامعات الاستفادة من هندسة القيمة في لرفع كفاءة استخدام مواردها المتاحة عن طريق العناصر الآتية:

- اتباع أساليب الرقابة على التكاليف التي تحقق الجودة، واستخدام هندسة القيمة في تحليل عناصر التكاليف للوصول بها إلى المثالية.
- العمل على زيادة فاعلية الأنشطة التي تضيف قيمة، لتحقيق تكلفة أقل.
- خفض نسبة الفاقد بين الطلاب خلال السنوات الدراسية.
- معالجة أوضاع الطلاب الراسبين بطريقة علمية. (ص 145- 159)

هـ- الإفادة من تكنولوجيا التربية:

إن الإفادة من تكنولوجيا التربية سوف تحقق للجامعات تقديم أفضل تعليم لأكبر عدد وبأقل تكلفة. ومن صيغ التعليم التي يمكن الاستفادة فيها من تقنيات التربية وتكنولوجيا التعليم (التعلم الذاتي – التعليم بالمراسلة- التعليم عن بعد- التعليم المدمج).

ويضيف عابدين (1424هـ) أن على الجامعات أن تعمل على الحد من الهدر في مواردها إلى أقصى حد ممكن، وصولًا إلى الكفاءة النوعية في استخدام هذه الموارد، وذلك عن طريق:

- التشغيل الكامل للمعامل والورش والمدرجات، بحيث يتم استغلالها من قبل أكبر عدد من الطلاب وبأقصى حد ممكن من الساعات بالإضافة إلى للصيانة المستمرة.
- المركزية في شراء الأجهزة غالية الثمن واستخدامها، حيث يتم ذلك على مستوى الكلية، ثم يُخَطَّطُ لاستخدامها لجميع الأقسام أو حتى لكليات أخرى.

عدم المبالغة في الأثاث الجامعي، وتوجيه النفقات الزائدة في هذا الجانب لرفع جودة العملية التعليمية. (ص 334-338)

رابعا- الإجابة عن السؤال الرابع: ما الممارسات العالمية المعاصرة في تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي؟

فإن معظم دول العالم تمر بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر في تمويل التعليم الجامعي، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقي على الحكومات في تمويل التعليم الجامعي، ومنها: مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات.

ويوجد عدد كبير من الاتجاهات في تمويل التعليم الجامعي في جميع دول العالم المتقدم، التي تأخذ صورًا متعددة؛ منها: التمويل الحكومي المركزي، والتمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والأقاليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض الهيئات والأفراد في تمويل التعليم.

وبذلك يشكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه أي دولة شأنًا كبيرًا في خطتها التربوية، فهو يعكس من جهة نظام التربية القائم في الدولة، كما أنه ينعكس من جهة أخرى على بنية التربية، ويؤثر فيها، ويهب لها طابعًا معينًا، ولذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها التربوية عن طريق جميع الموارد الممكنة وميزانية الدولة المركزية، ومصادر من السلطات المحلية، والضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل التربية. (النوري، 1988، ص208)، وهناك نماذج عالمية في تمويل التعليم نذكر منها ما يأتي:

أ- تمويل التعليم في اليابان:

في اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية، وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى، كما تؤدي أيضًا تبرعات الأفراد والهيئات دورًا كبيرًا في تمويل التعليم العالي والجامعي.

كم تفرض في اليابان رسوم دراسية بوصفها مصدرًا من مصادر تمويل التعليم الجامعيما بين % 30 - % 10 من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي. كما تقدم أيضًا قروضًا طلابية بعد أن قامت بفرض رسوم دراسية على الطلاب، كنظام لزيادة تمويل التعليم الجامعي، وكذلك نظام القروض الطلابية، والتي تعتمد على منح الطلبة قروضًا، ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم، وبعد حصولهم على دخل، واستخدام طرق متنوعة في عملية السداد والهدف الرئيس من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي. (براي، 2001م، ص46)

ت- تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية U.S.A.

في أمريكا يرتكز تمويل التعليم العالي والجامعي على ثلاثة مصادر تتمثل في: الحكومة الفدرالية، وتصل حصتها حوالي 12%، وتكون في شكل منح أو عقود منافسة،

وتسهم حكومات الولايات بحوالي 27% من تكلفة التعليم العالي، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل . كما تفرضُ حكومة الولاية ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي والجامعي بها، كما تخصص نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعات لبعض الهيئات العامة بوصفها رسومًا قومية لتمويل التعليم الجامعي، على أن تستخدم هذه الرسوم في تطوير المكتبات وإثرائها بالكتب والمراجع والدوريات، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية . كما يدفع الطلاب رسومًا دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى، حيث تُحَدِّدُ كلُّ ولاية قيمة الرسوم الدراسية بالتعليم الجامعي حسب ظروفها الاقتصادية وسياستها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص، ويختلف متوسط نصيب الطلب من الرسوم الدراسية حسب دخل الأسرة والظروف الاقتصادية للطالب وتختلف من ولاية لأخرى، بالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامج القروض الطلابية بهدف مساعدة الطلاب غير القادرين على مواصلة تعليمهم مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل الى 10 سنوات لسداد تلك القروض وبفائدة تصل إلى 5% في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية، وتتمثل أنواع القروض الطلابية على النحو الآتي:

1- القروض التجارية.

2- القروض المرتبطة بمستوى الدخل.

3- البرامج الحكومية للقروض الطلابية، التي تتمثل في الآتي:

أ) برنامج القروض على المستوى الفيدرالي.

ب) قروض آباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى.

ج) القروض القومية المباشرة للطلاب.

د) برامج الولايات للقروض(Sara, 46, 2000).

هـ) المنح الطلابية التي تقدم للطلاب خلال فترة الدراسة الجامعية. (حافظ، 2000م، ص71)

ج) مصادر تمويل التعليم الجامعي في دول الاتحاد الأوربي:

1- مصادر تمويل التعليم في ألمانيا.

إن إدارة وتمويل التعليم العالي الألماني تعد مسئولية مشتركة Join Task بين الدولة (الحكومة الاتحادية Bund) والولايات الألمانية Lander . وقد حدد الدستور الألماني مسئولية الحكومة الاتحادية في وضع إطار عام لسياسة التعليم العالي (المبادئ العامة للتعليم العالي)، ويترك لكل ولاية مسئولية تنفيذ هذه السياسة، وتلك المبادئ وتقديم الخدمات التعليمية داخل حدودها، وفقًا لظروفها الإقليمية، وتماشيًا مع المطالب والحاجات المحلية. (Ruttgardtis,1997, p.77)

إن الولايات الألمانية تعد المصدر الرئيس لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية، فالولايات هي التي تمد هذه المؤسسات بالتمويل اللازم حتى يتسنى لها الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها، كما أن الولايات من خلال الوزارات المعنية بها هي المسئولة بصفة رئيسة عن تقرير كيفية توزيع الاعتمادات المالية بشكل عادل على مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة تبعًا لاحتياجات كل مؤسسة؛ إذ تبلغ مؤسسات التعليم الجامعي سلطات الولاية باحتياجاتها المالية، لكي تدرج ضمن الميزانية المقترحة لوزارات الولاية المختصة بالتعليم الجامعي . (Karpen , U,2002, pp.297-304)

كما تسهم الولايات الألمانية بنسبة 92.7% من إجمالي الموازنة المخصصة للتعليم العالي، وبالإضافة إلى مصدري تمويل التعليم العالي الألماني، فإن هناك مصدرًا ثالثًا للتمويل يتمثل فيما يمكن أن تقدمه الهيئات المعنية بتشجيع البحوث من تمويل لمؤسسات التعليم العالي، ومن أبرز المؤسسات المعنية بتشجيع البحوث الأساسية جمعية البحوث الألمانية، أما بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجري تعاقدات بين مؤسسات التعليم الجامعي والشركات (الصناعة)، والتي تعنى بتمويل المشروعات البحثية التي يضطلع بها الأساتذة بهذه المؤسسات.

هكذا يتميز التعليم الجامعي الألماني بكونه تعليمًا مجانيًا؛ فالطلاب الذين يتابعون دراستهم بمرحلة التعليم الجامعي

بألمانيا سواء أكانوا طلابًا ألمانَ أو أجانبَ فلا يدفعون أية رسوم دراسية سواء للالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي، لحضور المحاضرات، أو التقدم للامتحان، ورغم ذلك يتعين على كل الطلاب دفع إسهاماتٍ زهيدة، مقابل التأمين الصحي الخاص بهم، والاشتراك في الاتحادات الطلابية، وكذلك مقابل الاستفادة من الخدمات الطلابية التي تقدم لهم بهذه المؤسسات، وتتضمن تلك الإسهامات البسيطة التي يدفعها الطلاب في بعض الجامعات الاستخدام المجاني لوسائل المواصلات العامة المحلية . (Jonen & Boele ,2001,p80)

كما يوجد في ألمانيا برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعي العالي يسمى برنامج Bafog، ويتعامل هذا البرنامج في الكثير من الأوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطلاب على أساس أنها منح، أما النسب الأخرى فيكون التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة السداد. (الشربيني، 2003م، ص23)

2- مصادر تمويل التعليم في فرنسا:

وفي فرنسا يُمَوَّلُ التعليم الجامعي من قبل الحكومة الوطنية بشكل أساسي؛ إذ تسهم الحكومة الوطنية بنسبة 84% من إجمالي ميزانيتها في الإنفاق على التعليم الجامعي، هذا بالإضافة إلى المصادر الأخرى، مثل: الحكومات المحلية، والغرف التجارية والصناعية. (الصدفي وآخرون، 2002، ص193)

كما تؤدي تبرعات الأفراد في فرنسا دورًا كبيرًا في تمويل التعليم الجامعي.

وتفرض الحكومة في فرنسا ضرائب على رقم المبيعات، أو على كتلة الرواتب لصالح التعليم، والتي تبلغ حوالي (6 %) من كتلة الرواتب، وعادة لا يعفى منها أي مؤسسات إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهيئات بنفس القيمة لإحدى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، كما تفرض الحكومة على الشركات والمصانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بها، التي تعد أحد المصادر المهمة في تمويل التعليم العالي في فرنسا. (الحوت، 1989، ص51)

د) مصادر تمويل التعليم في بريطانيا:

في بريطانيا تقع مسئولية تمويل التعليم الخاص على عاتق الحكومة المركزية التي تُقَدِّمُ مِنحًا مالية للجامعات البريطانية، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات 1889 م، وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919 م، الذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعية، (University Grants Committee U.G.C) لتقوم بمهام توزيع المنح السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية . (Seppo,33,1998)

وظلت اللجنة تؤدي وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام 1987، إذ أُنْشِأَ مجلس تمويل التعليم العالي ((HEFC بفروعه الثلاثة إنجلترا وويلز وإسكتلندا؛ ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إداريًا وماليًا، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية. ((Jonen & Boele ,2001,p82

وبالإضافة إلى ذلك وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاستقلال الجامعات ماليًا، وتخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات. كما أُسِّسَتْ أيضًا -بالإضافة إلى ذلك- شركة حكومية في بريطانيا عام 1995 بهدف تقديم القروض للطلاب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي والعالي، ووضعت شروطًا للاقتراض منها، وقد حُدِّثَتْ عام 1998م، إذ أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يُدرُّ عليه دخلًا ثابتًا، ووصلت قيمة القرض الذي تقدمه الشركة للطلاب إلى حوالي 50% من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب، وتزداد إلى 90 % في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك، وفي بداية عام 1999م أُصْدِرَ قانون يقضي بأن تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في

التعليم الجامعي مبلغًا قدره 1000 جنيه إسترليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة . (الشربيني، 2003، ص42).

تحليل الخبرات العالمية في تمويل التعليم الجامعي والجامعي الحكومي: -

يتضح من خلال الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم العالي الجامعي أنه يوجد أكثر من مصدر لتمويل التعليم العالي الحكومي، والتي تتمثل في المصادر الآتية:

1- الحكومات المركزية.
2- حكومات المحليات والأقاليم.
3- الضرائب العامة.
4- تبرعات الهيئات والمنظمات والأفراد.
5- الرسوم الطلابية.
6- ضرائب على الرواتب.
7- القروض.

خامسا- الإجابة عن السؤال الخامس: ما الآليات المقترحة لطرح مصادر بديلة وفق رؤية المملكة 2030؟

أ- رؤية المملكة 2030 في تمويل التعليم الجامعي الحكومي.

يشير الدمخ، (2019) إلى أن رؤية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية منبثقة من رؤية المملكة 2030، التي تنص على" تعليم يسعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومنح المزيد من الصلاحيات الإدارية والفنية للقيادات التربوية، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة"، وهذا يتطلب الإعداد ووضع الأطر الخاصة بالمبادرات التي تدعم هذه الرؤية بحيث تسعى إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم (ص25).

ومن التحديات التي تواجه نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية، زيادةُ الإنفاق المخصص على التعليم، الذي يمثل نسبة 19% من إجمالي نفقات الميزانية وفق آخر إحصائية مقدرة لموازنة المملكة 202، وظهور رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط بوصفه مصدرًا رئيسًا في الدخل؛ ومن ثَمَّ إيجاد بدائل لعملية تمويل التعليم غير المصادر التقليدية للتمويل، وذلك من خلال دراسة الممارسات العالمية والتجارب الدولية.

إن من أهم التحديات التي تواجه نظام تمويل التعليم في المملكة إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم بما يتفق مع رؤية المملكة 2030 في تعليم يسهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية، تركز على تنويع مصادر التمويل جنبًا إلى جنب مع مجالات الاستثمار التربوي المتاحة في التعليم؛ إذ يُعدُّ من أهم الرؤى في التعليم بالمملكة، ومن أبرز الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم هو تبني فكرة المدرسة المنتجة ((Productive school أو الجامعة المنتجة (Productive University)، ويقوم هذا التوجه على أساس أن تجد المدرسة أو الجامعة كفايتها المالية لسد بعض النفقات الضرورية، على افتراض استخدام المدرسة لإمكاناتها المادية والبشرية، وتحويلها إلى مواقع إنتاج حقيقية مع استمرارها في تقديم الخدمات التعليمية يمكن أن يوفر بعض المصادر المالية الضرورية لتسيير العمل التعليمي. على الرغم من ارتفاع ميزانيات التعليم، في ظل تزايد الطلب المجتمعي المستقبلي على التعليم، وتذبذب أسعار النفط، تبدو صعوبة الاستمرار في الاعتماد على الدعم الحكومي بوصفه مصدرًا وحيدًا لتمويل قطاع التعليم، هذا إضافة إلى أن الانخراط في قضايا الإصلاح التعليمي بمعزل عن توفير البدائل التمويلية، يُعَدُّ ضربًا من ضروب العبث التنظيري. التحول التدريجي من النمط الأحادي للتمويل إلى نمط تنويع المصادر التمويلية لمدارس التعليم العام، وعدم الاعتماد على مصدر تمويلي واحد، وما سوف يسهم في تحقيقه من التوفير في نفقات التعليم، والحد من صور الهدر المالي والتربوي، بالإضافة إلى الفوائد الأخرى، ورفع مستوى إنتاجية مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وتطوير قيمة العمل، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية في التعليم من خلال تطوير وتنمية الاستعدادات الضرورية للمواطنة المنتجة من خلال تعليم المتعلمين

وتدريبهم ليصبحوا قوة منتجة، ووضع السياسات والأهداف العامة والخاصة لعملية تطبيق المدرسة المنتجة في التعليم العام، إضافةً لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المدرسة والبيئة المحيطة بها من خلال فرص الاستثمار المتاحة، وتحقيق مطالب المجتمع المحيط بها، وتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحو الوطن، وإعداد طلبة التعليم العام لخدمة المجتمع وسوق العمل، وغرس مبدأ الإنتاج في نفوس الطلبة بدلًا من الاستهلاك فقط، إضافة لغرس مبدأ حب العمل لدى الطلبة من خلال إكسابهم بعض المهارات العملية اللازمة لذلك.

ب- التصور المقترح لزيادة الموارد المالية للجامعات السعودية وفق رؤية 2030.

إنَّ التصور المقترح هو ما يتصوره الباحث من أهداف وخطوات وآليات ينبغي تحقيقها، بناءً على الواقع الحالي، ومِن ثمَّ حُدِّدَتْ خطوات التصور المقترح من خلال النقاط الآتية:

أولًا- فلسفة التصور المقترح. (الرؤية – الرسالة- القيم- الأهداف).

ثانيًا- تحديد مبررات التصور المقترح.

ثالثًا- أهداف التصور المقترح.

رابعًا- تحديد آليات تنفيذ التصور المقترح.

خامسًا- تحديد متطلبات التنفيذ.

سادسًا- حصر التحديات التي تواجه تنفيذ التصور المقترح.

أولًا- فلسفة التصور المقترح. (الرؤية – الرسالة- القيم- الأهداف).

لا يمكن بناء أي تصور مقترح دون وجود رؤية ورسالة وأهداف تنطلق منها:

الرؤية: التميز في تنويع مصادر تمويل التعليم محليًا.

الرسالة: تحقيق التوازن المالي من خلال إدارة ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي، وعقد شراكات محلية ودولية وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي فحسب؛ مما يهدف إلى تعدد مصادر تمويل التعليم مما يحقق رؤية 2030.

القيم: القيادة-الابتكار- النزاهة – المحاسبية.

ثانيًا- مبررات التصور المقترح:

من أهم مبررات التصور المقترح لإيجاد مصادر تمويل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030.

1- إن تمويل التعليم العالي يعد من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل.
2- الاعتماد على التمويل المختلط مع تأكيد سلامة الجدارة والأهلية.
3- التوسع في زيادة الموارد المالية مع ترشيد استخدامها.
4- التعليم العالي استثمار اجتماعي يجب توفيره من الأموال العامة.
5- إن التعليم مسئولية اجتماعية ويجب ألا يكون مسئولية الدولة.
6- التوصل إلى موارد جديدة لتمويل التعليم العالي.
7- زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي.
8- تنوع مصادر تمويل التعليم العالي.
9- دعم فئات المجتمع لتمويل التعليم العالي.
10- التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة والأفراد.

ثالثًا- أهداف التصور المقترح لتنويع مصادر التمويل بالجامعات وفق رؤية 2030 بالمملكة:

1- إيجاد أكثر من مصدر لتمول التعليم الجامعي.
2- توفير التمويل اللازم للإنفاق على التعليم الجامعي.
3- اشتراك الحكومات في تمويل التعليم الجامعي.
4- اشتراك الأفراد في تمويل التعليم الجامعي.
5- اشتراك الهيئات والمنظمات الدولية في تمويل التعليم الجامعي.

رابعًا- الآليات المقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي والجامعي وفق رؤية 2030.

1) تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة أو ما يسمى بـ : Entrepreneurial University

وذلك لتدعيم وسائل التمويل الذاتي المباشر للجامعات، وهذا يتطلب من الجامعات أن تقوم بجميع النشاطات الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل، وتتلخص في الآتي:

القيام بالأحداث والدراسات والاستشارات المدفوعة لقطاع الأعمال وكذلك المؤسسات الحكومية.

2) تحسين البرامج التدريبية التي تقدمها الجامعات، وآليات تحقيق ذلك ما يأتي:

- حصر احتياجات التدريب في جميع القطاعات وتوفيرها.
- ربط الاحتياجات التدريبية التي حُصِرَتْ ببرامج التدريب داخل كل جامعة.
- توفير مدربين أَكْفاء، ومتابعة المتدربين للتغلب على جوانب الضعف مستقبلًا.
- تنويع البرامج التدريبية لتلبية احتياجات المتدربين كافة.
- توفير القاعات والإمكانات المادية اللازمة لنجاح التدريبات.
- الإعلان عن البرامج التدريبية التي توفرها الجامعة على موقعها الإلكتروني وداخل القطاعات المختلفة.

3) الاستفادة من مهارات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم في تقديم الاستشارات بمقابل مادي، وآليات تحقيق ذلك ما يأتي:

- تفريغ أعضاء هيئة التدريس لبعض الساعات للقيام بالدور الاستشاري بمقابل مادي.
- إنشاء مكاتب استشارية داخل وخارج الجامعات لتكون بمنزلة بيوت خبرة.
- اختيار الكوادر المتميزة في مختلف التخصصات للعمل بهذه المكاتب.
- الإعلان عن الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعات خارج أسوارها.

4) الاستثمار الأمثل لموارد الجامعة المادية من مبانٍ ومعامل ومطبعة ومنشآت جامعية وموارد مالية، وآليات تحقيق ذلك ما يأتي:

- الاستفادة من الملاعب الرياضية في إقامة الدورات الرياضية.
- استخدام الساحات كمواقف للسيارات.
- الاستفادة من المدن الجامعية وتأجيرها في الصيف كبيوت الطلبة.
- استثمار الأموال المودعة في البنوك بتحويلها إلى ودائع بنكية.
- توظيف المسارح الموجودة بالجامعات في تقديم بعض العروض المسرحية بمقابل رسوم مخفضة.
- الاستفادة من الموقع الإلكتروني والطرقات والساحات للجامعات للترويج الإعلاني للشركات وغيرها، مع مراعاة تقاليد الحرم الجامعي عند الموافقة على هذه الإعلانات.

5) تفعيل الوحدات ذات الطابع الخاص الموجودة بالجامعات الحكومية وحل مشكلاتها، حيث تمثل أحد الأساليب الجيدة لتحقيق التمويل الذاتي للجامعة، وآليات تحقيق ذلك ما يأتي:

- عَدُّ الأساس الاقتصادي من أهم الأسس التي يعتمد عليها المركز، بحيث يسعى إلى تحقيق الربح.
- الإعلان والترويج للمنتجات والخدمات التي تقدمها الوحدات داخل الجامعة وخارجها.
- تقديم حوافز جيدة للعاملين بالوحدات، وأيضًا للباحثين لتشجيعهم على الإنتاج.
- توفير نظام جيد للمعلومات داخل هذه الوحدات، لتبني القرارات على أساس علمي.
- تفعيل اللامركزية في إدارة هذه الوحدات.
- تنظيم مؤتمر لتبادل الخبرات بين الوحدات ذات الطابع الخاص على مستوى الجامعات المصرية.

6) زيادة النشاطات الإنتاجية التي تدر دخل ببعض الكليات العلمية.

7) إيجاد مراكز بحثية بالجامعات تُعنى بالتسويق، وتربط الجامعة بالإنتاج، وتنقلها من مؤسسة تقليدية إلى جامعة حرفية مدرة للدخل، وآليات تحقيق ذلك ما يأتي:

- معرفة احتياجات الأسواق العالمية والمحلية من الأبحاث والمبتكرات.
- إيجاد هيئات ومراكز بحث تسوق ما تنتجه الجامعة.
- تسويق البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات بما يحقق النفع لها.
- أن ترتكز هذا المراكز على أسس اقتصادية ومحاسبة واضحة، مع تخصيص ميزانية خاصة ومستقلة لها.

8) إقامة مؤتمرات، وغيرها والاستفادة من خلالها للتمويل الذاتي للجامعات وآليات تحقيق ذلك ما يأتي:

- معرفة الاحتياجات اللازمة من مؤتمرات ومحاضرات أو حفلات وتوفيرها.
- الإعلان عن هذه الأنشطة داخل الجامعة وخارجها.
- انتقاء المحاضرين أو المتخصصين لجذب أكبر عدد للحضور.
- الاستفادة من إمكانات الجامعة لإقامة هذه الأنشطة.
- وبناء على ما سبق يرى الباحث ضرورة تطبيق الجامعات الحكومية لهذه الآليات، التي سيكون لها الأثر الواضح في زيادة تمويل التعليم وحل بعض مشكلاتها، وزيادة استقلالها، وخدمة المجتمع وتنميته، إلخ.

9) إنشاء صناديق استثمارية لتقويم بممارسة الأنشطة التجارية وبالاستثمارات المالية.

10) بذل الجهود اللازمة والكافية للحصول على المنح والتبرعات والهبات من مصادر محلية أو خارجية، بما لا يخالف قوانين المملكة وسياساتها.

11) إنشاء صندوق القروض للطلبة lending for learning، ويكون ذلك لمساعدة الطلبة الفقراء على تغطية نفقاتهم المعيشية، بالإضافة للرسوم بموجب شروط يمكن أن توضع بعد دراسة تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، وخاصة تجارب بعض دول أمريكا الجنوبية. ويحتاج إنشاء مثل هذا الصندوق إلى تكاتف جهود القطاعين العام والخاص بحيث يوفي القطاع الخاص الموارد اللازمة لهذا الصندوق، وتقوم الحكومة بكفالة القروض.

12) تشجيع الجامعات الخاصة الواعدة وغير الربحية ودعمها دعمًا غير مباشر عن طريق استفادتها من نظام القروض والمنح والإعفاءات الضريبية أو منحها قروضًا.

13) إنشاء فرق رياضية جامعية على مستوى عالٍ وإقامة مباريات بينها وبين فرق أخرى مشهورة، ويخصص دخلها للتمويل الذاتي للجامعة، وآليات تحقيق ذلك ما يأتي:

- اكتشاف الموهوبين رياضيًا والاستفادة منهم.
- الاستفادة من الملاعب والإمكانات الموجودة لدى الجامعات.
- دعم الفرق الرياضية للجامعة لتحفيزهم على الفوز، وتوفير مدربين أكفاء لهم.

14) وضع خطة مناسبة تمكن الجامعات من تسويق خدماتها إلى المجتمع المحلي، مع مراعاة الإعلان عن الخدمات التي تقدمها الجامعات، والتوسع في إنشاء مراكز لتسويق الخدمات الجامعية داخليًا وخارجيًا.

15) دعم فكرة الشراكة بين الجامعات والشركات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية المختلفة، من خلال إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة؛ بهدف زيادة الموارد الذاتية للجامعات.

خامسًا- متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

1- عقد الدراسات والندوات والمؤتمرات لدراسة احتياج سوق العمل من القوى العاملة، خلال الفترة المستقبلية القادمة.
2- الاستفادة من الخبرات العالمية والممارسات المعاصرة لزيادة تنويع مصادر تمويل التعليم.
3- تبني فلسفة الحوافز المعنوية المشجعة للتبرع لصالح المؤسسات التعليمية.
4- تفعيل دور المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع، وعقد شراكات علمية مع مراكز البحوث.
5- إنشاء هيئة تختص بالإشراف على تمويل التعليم، وتخصصيها بناء على المنجزات العلمية والأنشطة المقدمة للطلاب سنويًا.

سادسًا- التحديات (العقبات) التي تواجه تنفيذ التصور المقترح.

1- رغبة المجتمع في مجانية التعليم.
2- ضعف دور وسائل الإعلام في نشر الوعي بخصوص ضرورة تنويع مصادر التمويل للجامعات.
3- اتساع المساحة الجغرافية للمملكة وزيادة الطلب على التعليم.
4- ضعف تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم.
5- ضعف سياسة التوزيع العادل للمكافآت لمن يستحق من محدودي الدخل والمتميزين فقط.
6- ضعف الاهتمام بالاقتصاد الرقمي.
7- ضعف مرونة النظام الحالي الذي يسمح بتنوع الاستثمار في التعليم الجامعي.

المراجع العربية :

1. الهلاوي، عبد الله عبد العزيز (2004): الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالي. **المجلة التربوية**، الكويت، العدد ٥٦، المجلد الرابع عشر، 2000م، كلية التربية، جامعة الأزهر .القاهرة.
2. حميد، أحمد عثمان حميد (1993): أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار،، دار النهضة العربية، 1983، القاهرة.
3. الأحمد، عدنان (2003): بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي كفايته. **المجلة العربية للتربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد الثالث والعشرون العدد الثاني، الكويت.
4. البحيرى، السيد محمود (2004م): **تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء التغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة" دراسة مستقبلية.** (رسالة دكتوراه) كلية التربية جامعة الأزهر.
5. النوري، عبد الغني " **اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية** "، **استراتيجية إصلاح التربية العربية**، الدوحة، قطر، دار الثقافة، 1988، قطر.
6. عشيبة، فتحي درويش محمد عشيبة (2000): الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر: دراسة تحليلية، المؤتمر التربوي الثاني بعنوان: **خصخصة التعليم العالي والجامعي**، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان.
7. الحوت، محمد صبري الحوت (1989)، تقنية موارد إضافية للتعليم العالي في مصر، **مجلة التربية الجديدة**، اليونسكو، ع 47 .
8. الصدفي، ممدوح وآخرون (2000): " تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة" ، **مجلة جامعة المنصورة**، ع34 ، القاهرة.
9. مينا، فايز مراد (2001): **التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل)**. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
10. الزليطني، نجاة أحمد (2008): **تمويل التعليم الجامعي في ليبيا (الواقع والحلول)**، القاهرة، المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر (العربي السابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي، 23- 24 نوفمبر 2008، القاهرة.
11. النعمي، عبد الرزاق محمد (2015): الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم العالي، **مجلة جامعة الزيتونة**، العدد 13، ليبيا.
12. هنداوي، محمد حافظ (2000): دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامع في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة كلية التربية بدمياط**، جامعة دمياط.
13. وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية، رؤية التعليم 2017.
14. الجابري، نياف (2005م): مشاركة الكلفة في التعليم والإفادة منها في تمويل التعليم السعودي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التعليم الجامعي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، جامعة اليرموك، الأردن.
15. الهلالى، الشربينى الهلالى (2003): اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، دراسة مقدمة للمؤتمر القومي العاشر : **جامعة المستقبل في الوطن العربي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، المنعقد في الفترة من 28 – 27 ديسمبر 2003 م.
16. صائغ، عبد الرحمن (2000م)، تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، ورقة عمل مقدمة إلى **الندوة العلمية** المصاحبة للدورة (33) لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت.
17. الخطيب، محمد بن شحات. التعليم العالي: **قضايا ورؤى**. دار الخريجي، الرياض، 2003م

18. عابدين، محمود عباس. **آفاق تربوية متجددة في قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1424هـ.
19. الحربى، محمد (2007م)، **تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة؛ دراسة مقارنة**، جامعة الملك سعود، كلية التربية .
20. الكرك، رفيق (1995م)، **أزمة تمويل التعليم، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، تمويل التعليم وتعليمات وتقنيات برمجة الموازنة**، ورشة عمل شبه إقليمية، سوريا، دمشق، لبنان، بيروت.
21. عليوة، زينب توفيق السيد (2006): المصادر المكملة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في الوطن العربي، القاهرة، **المؤتمر القومي السنوي (الثالث عشر) لمركز تطوير التعليم الجامعي**.
22. عيسى، إبراهيم محمد (2000): دور هندسة القيمة في ترشيد تكلفة التعليم الجامعي. ضمن بحوث مؤتمر اتحاد الجامعات العربية، الدورة ٣٣، بيروت، 2000م. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات، العدد المتخصص رقم ٣.
23. صائغ، عبد الرحمن أحمد (1417): التجربة الأمريكية في تمويل التعليم العالي وبعض أوجه الإفادة منها في تطوير الوضع الحالي لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي. **مجلة اتحاد الجامعات**، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، العدد (٢٢)، ذو القعدة 1417هـ.
24. السنبل، عبد العزيز (2002): **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
25. الغامدي، حنان (2020): استراتجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية، **مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية**، المجلد (6)، العدد (15)، جامعة تعز، اليمن.
26. الدهميش، خالد محمد (2019): تصور مقترح لتمويل التعليم في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030، **آفاق جديدة في تعليم الكبار**، 16، 51-94.
27. الشنيفي، على عبد الله (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على ضوء التجارب العالمية، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 10 (2)، 70-90.
28. الدمخ، أمينة، وسامية، العتيبي، ومصالحة البارقي (2019). وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، (110)، 42-23.

المراجع الأجنبية :

1. Karpen , U.: Organization and Procedures for funding higher education in the Federal Republic of Germany . Higher Education in Europe , volx.No. 1, pp.297-304 3- Jonen , G. & Boele , K. (eds.) (2001) , op. cit p. 80 .
2. Leahy, p, To the next Level: How Drexel University improved its fundraising Performance From 1997 to 2007. (PHD). University Of Pennsylvania, U.S.A, 2009 .
3. Jonen , G. & Boele , K. (eds.) (2001) , op. cit
4. Kenen , M., Daivd ; the impact of reaganomics on state financing of public higher education , E.D.A.., university of Massachusetts , diss , abs., int., vol.55, No.3A, 1994.
5. Heller , Donald , E, ; Access to public higher education 1976 to 1994 : new evidence from an analysis of the states (higher education , tuition , financial aid , ED.A., Harvard university , Diss , abs ., int., vol.58 , No.5 , 1997 .
6. Browne, R.A.and Shen,H. (2017).Challenges and Solutions of Higher Education in the Eastern Caribben States. International Journal of Higher,6 (1):169-179.